الاقتصاد العراقي سجين عمليات التخريب

النفط مصدر العائدات الأساسي للعراقيين..هو الضحية!

بقلم : جيم كرين

بعد مرور سنتين على الغزو الذي قادته الولايات المتحدة للعراق، أصبح ذلك البلد الممزق و الخطر واحداً من أفقر دول العالم، واقعاً في المرتبة ذاتها التي عليها كل من هاييتي و السنغال، حيث يعمل المخربون على تدمير الإقتصاد العراقي بالسرعة ذاتها التي يتمكن فيها المسؤولون العراقيون من تأهيله فيها.

و يضع الخبراء الإقتصاديون أملاً ضئيلاً في التطورات الكبيرة الجارية هذا العام : فبالإجمال، يقل المتاح اليومي من الطاقة الكهربائية عما كان عليه في العام السابق فيما إنخفض الإنتاج النفطي كثيراً حتى عن مستويات عام ٢٠٠٤ المخيبة للآمال. و يعتمد ٦٠٪ من شعبه على المعونات الغذائية.

مع ذلك، يقول بعض العراقيين بأن التحسن قد طال جوانب من حياتهم. فالبلد (يتباهى) اليوم بإقتصاد إستهلاكي حر، فيما تغمره الهواتف الخلوية و مقاهي الإنترنيت و الصحف المستقلة، إضافة الى عدد وافر من الوظائف الحكومية العالية الأجور.

و قال عبد الرضا القريشي، ٦٥ عاماً : "أعتقد بأن الأمور ستكون أفضل بـ ١٠٠ مرة (عما كانت عليه سابقا)". و أضاف القريشي، الذي يمتلك مكتبة ببغداد، تباع فيها الطوابع و الفئات النقدية التي تعود لفترة النظام السابق كتذكارات، قائلاً : " لقد إزدادت وتيرة التجارة بشكل لا يمكن تصوره".

و يضيف البائع في مكتبة القريشي نسيم ماهر رشيد، ٢٨ عاما، موضحاً : "المشكلة هي إننا لا نعرف فيما إذا كنا سنعيش أم لا".

و قد برز الإقتصاد بوصفه أحد المعتركات الرئيسية للبلاد، حيث يشن المخربون، الذين يصل عددهم الى ما يقرب من ٢٠ فردا، ما بين ٦٠ الى ٨٠ هجوماً في اليوم، باذلين أقصى الجهود لتمزيق إقتصاد تصارع الحكومة العراقية لإعادة بنائه.

و قد اصبح الأمن أحد المتغيرات المهمة في المعادلة الإقتصادية، فإذا ما تطور، يمكن للعراق أن يشق طريقه نحو المعافاة، أما إذا ما تدهورت صحته، عندها يتمرغ البلد بالعنف و الفقر.

و قالت تمارا ماكارينكو، أحدى كبار المحللين في شركة ستراتيجيات المخاطر العالمية : " نتوقع زيادة الهجمات في السنة القادمة". و تتولى هذه الشركة، التي تتخذ من لندن مقراً لها، التعامل مع المسائل الأمنية في مطار بغداد و المواقع الحساسة الأخرى في العاصمة العراقية.

وتضيف ماكارينكو : " لقد أصبحت العمليات مشوشة للغاية، فأنت لا تدري ما الذي ينوون فعله".

وقد كان النفط، المصدر الذي يعود على البلد بغالبية المداخيل، الضحية الرئيسية للتخريب.

فعلى الرغم من الأسعار المرتفعة، لم يعد النفط على العراق سوى بقرابة ٣١ مليار دولار فقط منذ الغزو، وهو أقل بكثير من التوقعات التي سادت قبل الحرب و القاضية بحصوله على ٥٠ الى ١٠٠ مليار دولار في غضون سنتين أو ثلاث.

و لغاية الآن ينبغي أن يعود الإنتاج النفطي الى ما كان عليه في عهد النظام السابق، لكنه إنخفض هذا العام بحيث أصبح أقل من المستويات المتدنية لعام ٢٠٠٤، فقد كلفت عمليات التخريب تلك العراق ما يصل الى ٧ مليارات دولار من العائدات خلال السنة الماضية لوحدها طبقاً لإحصاءات وزارة النفط العراقية

لقد وصل معدل الإنتاج الى قرابة ٣ ملايين برميل يومياً عام ١٩٧٩، و هي السنة العراقية الأفضل في هذا الإطار. و يقول المحللون بأنه من غير المحتمل أن يصل هذا المعدل الى مليوني برميل في اليوم هذا العام، في الوقت الذي أشار فيه وزير النفط العراقي ثامر الغضبان الى إن وزارته تهدف للوصول الى ٢,٩ مليون برميل في اليوم بنهاية السنة الحالية –وصولاً الى ٣,٥ مليون برميل يومياً منتصف العام القادم. و قال شريف غالب من مركز أبحاث معلومات الطاقة في نيويورك بأن ذلك الهدف يعد " خارج المرمى تماماً".

فيما تقضي توقعات صندوق النقد الدولي بأن لا يصل الإنتاج مستوى الـ ٣,٥ مليون برميل حتى عام ٢٠٠٩,

مع ذلك يقول مسؤولو صندوق النقد الدولي بأن الإقتصاد العراقي إجمالاً قد توسع عام ٢٠٠٤ محققاً نسبة نمو تصل الى ٥٢٪ و يتوقع أن تزيد تلك النسبة بواقع ١٧ نقطة هذه السنة، مدعوماً بأسعار النفط المرتفعة.

لكن الخبراء الإقتصاديين يحذرون من أن ذلك النمو يعد طبيعياً في إقتصادات الدول ما بعد الحروب، و هو لا يعد في الغالب سوى إسترداد لعافية الإقتصاد بعد سنة ٢٠٠٣ الكارثية، حينما إحتلت الولايات المتحدة و بريطانيا البلاد، و تقلص الإقتصاد بواقع ٢٥٪ من حجمه. و تشير أرقام وكالة الإستخبارات المركزية الأميركية الى إن معدل الخسارة في الدخل الفردي لتلك السنة كان ٥٠٠ دولار.

و لا يزال الخراب يعم بعض الأبنية في بغداد و أحياء بأكملها في الفلوجة جراء القصف الأميركي.

و أضاف مسؤولو صندوق النقد الدولي بأن البلد يئن تحت وطأة دين خارجي قدره ٨٠ مليار دولار، بينما يعتمد ٦٠٪ من سكانه على ما توزعه الحكومة العراقية من حصص غذائية.

و قال الخبير الإقتصادي كيث كرين من مؤسسة راند البحثية : "إذا ما تحسنت الأوضاع الأمنية، عندها ستشهد أيضاً نمواً سريعاً للغاية. أما إذا ما إستمر قتل أصحاب المتاجر و خطف الشاحنات، فسيكون النمو أبطأ".

و قد تراجع العراق بشكل كبير عما كان عليه في أواخر السبعينيات و بداية الثمانينيات من القرن الماضي، حينما كان يعتبر المجتمع الأكثر تقدماً في العالم العربي. و قد كان معدل الدخل السنوي للفرد يصل الى ٣ دولارات. فيما وصل هذا الرقم السنة الماضية الى ٨٠٠ دولار، فقط.

و اليوم يقبع العراق في ذيل قائمة الإقتصادات العالمية تقريباً من حيث الدخل الفردي السنوي.

و تشكل الطاقة الكهربائية السيئة مأساة أخرى ذات مسار موازٍ للتدهور الإقتصادي الذي يعود لزمن طويل.

و قال مسؤولو طاقة بأن محطات توليد الطاقة الكهربائية العراقية كانت تنتج ما يقرب من ٩,٠٠٠ ميغاواط يومياً، قبل أن يدمر القصف الأميركي في حرب الخليج الأولى قرابة ٦٠٪ من الوحدات الإنتاجية. و بعد أن قام النظام السابق بإصلاح الشبكة الكهربائية على عجل بعد الحرب، وصل ما تنتجه تلك الشبكة الى قرابة ٤٠٠٠ ميغاواط في السنة.

و قد أطلق مهندسون أميركيون وعوداً في السابق بأنهم سوف يزيدون إنتاج الطاقة الكهربائية الثابتة بحيث تصل الى ٦٠٠٠ ميغاواط بحلول حزيران الماضي، لكن مسؤولاً اميركياً لشؤون إعادة إعمار العراق كان قد صرح في آذار الماضي بأنه لم يتم توليد سوى ٣,٨٥٠ ميغاواطاً في اليوم.

و طبقاً للأرقام الصادرة عن وزارة الخارجية الأميركية، كان معدل الطاقة الكهربائية الممنوحة في عموم العراق ٨,٥ ساعة في اليوم فقط، بينما لا تحصل بعض المحافظات سوى على خمس ساعات يومياً.

وقد أدت الهجمات التي تستهدف مشاريع إصلاح الشبكة و الأبراج و خطوط نقل النفط الى حدوث إنقطاعات في الطاقة الكهربائية و فرار المقاولين، بينما كان العمال يتعرضون للقتل و الإختطاف.

وقال تشارلي هيس، مدير مكتب العقود والمشاريع الأميركي في بغداد معلقاً : "الحقيقة هي أن ذلك (لقطاع) ما زال منطقة مستهدفة من قبل المخربين".

ويبدو ان العراقيين قد تخلوا عن الأمل بإيفاء الأميركيين بوعودهم فيما يتعلق بإصلاح شبكة الطاقة الكهربائية.

وقال رشيد، البائع في مكتبة بغداد: " لم نعد نعتمد على الطاقة الكهربائية التي تزودنا بها الحكومة، بل صرفنا أنظارنا صوب المولدات الخاصة".

ترجمة: عمار أسعد عن وكالة الأسوشييتد برس الإخبارية

قطاع النفط العراقي : استمرار التعثر برغم مرور سنوات على الحرب

بقلم : جيم كرين أسوشييتد برس

في مدينة كركوك العراقية الشمالية، يعبق الجو برائحة النفط الخام و تضيء شعلات الغاز المتوهجة ظلام الليل. لكنك ترى أيضاً صورة درامية تعكس الطاقة الكامنة الضخمة للصناعة النفطية العراقية، و في ذات الوقت ... إخفاقاتها.

فمنذ أن أطلقت الحفارات العنان لنافورة من النفط من إحدى الآبار الواقعة بالقرب من تلك المدينة عام ١٩٢٧، كان العراق متقلقلاً للغاية بحيث لم يتسن له تحقيق كامل الإستفادة من هذه الهبة الربانية السخية.

و كما في السنة الماضية لم يتم تصدير شيء من نفط كركوك الى الخارج هذه السنة أيضاً.

و قد ادى التخريب المستمر لأنبوب نقل النفط الشمالي الى توقف ضخ النفط تقريباً من المحطة التصديرية التركية.

و قد كان هذا الخط الناقل يعمل على ضخ نحو ٠٠٠, برميل يومياً قبل الغزو الذي قادته الولايات المتحدة للبلاد.

و قد هاجم المخربون مراراً المنشآت النفطية في مختلف أنحاء العراق و بمعدل يصل الى ٢٤ عملية تخريبية في اليوم.

و قال جمال قريشي محلل شؤون النفط العراقي في شركة بي. أف. سي. إنيرجي الإستشارية التي تتخذ من واشنطن مقراً لها :" لقد كان هناك دوماً ما يعيق الإمكانات النفطية العراقية. و هذا مجرد فصل آخر في ذلك المسلسل".

و قد وصل معدل الإنتاج النفطي العراقي عام ١٩٧٩ الى ٣ ملايين برميل يومياً على وجه التقريب، و هو ما يجعله العام الأفضل في تأريخ البلاد. و يقول الخبراء انه من غير المتوقع أن يصل ذلك الإنتاج الى مليوني برميل في اليوم هذه السنة، على الرغم من توقع وزير النفط العراقي ثامر الغضبان القاضي بضخ ٢,٩ مليون برميل يومياً بنهاية السنة الحالية –وصولاً الى ٣,٥ مليون برميل في اليوم بحلول منتصف العام القادم.

إلا إن صندوق النقد الدولي، من جهة أخرى، لا يتوقع وصول الإنتاج الى ذلك المستوى قبل حلول عام ٢٠٠٩,

في الإثناء، تمتلئ مستودعات النفط المهملة بالمياه المالحة.

و يقول المحللون أن حقول النفط غير المستثمرة التي تتمتع بإحتياطيات مؤكدة هائلة تُعد حالياً منطقة محظورة، لعدم وجود أساس قانوني يسمح للشركات الأجنبية بإستخراج النفط من جهة و تدهور الحالة الأمنية لدرجة تجعل من المتعذر تصدير النفط بحرية من جهة أخرى.

في حين تُبقي الشركات الأجنبية عيونها على العراق. فقد قدمت ٢٠ شركة عروضها الى الحكومة العراقية المؤقتة لتوفير التدريب لملاكاته النفطية و إقامة الدراسات الجيولوجية بلا مقابل و أشكال أخرى من الدعم، و ذلك في مسعى للإبقاء على علاقات جيدة مع العراق حتى تحسن الظروف الحالية.

و في خضم ذلك كله هناك بارقة أمل : فمحللو شؤون الطاقة يتوقعون استمرار ارتفاع اسعار هذا العام –و يقول شريف غالب من مركز أبحاث معلومات الطاقة في نيويورك أن هذه الزيادة القياسية ستدر على البلد ما يزيد على ٢٠ مليار دولار في تكرار لسيناريو العام الماضي.

ترجمة: عمار اسعد عن صحيفة اليونيون ليدر

شركة النفط الهندية تعتزم زيادة كمية النفط المستورد من العراق

تخطط شركة النفط الهندية لاستيراد نحو ٨,٤ مليون طن من النفط الخام العراقي، وذلك وفقا للعقد الفصلي الذي تم توقيعه مع الحكومة العراقية هذا العام. وصرح مسؤول في الشركة الهندية أن أجمالي النفط الخام المستورد من العراق سيتخطى ما يتم استيراده من السعودية والذي يبلغ نحو ٤,٥ مليون طن وفقا للعقد الفصلي.

هذا وقد ركزت الشركة الهندية على ضرورة الالتزام التام بكمية النفط العراقية التي تم تحديدها في العقد نظرا للتقلبات التي يشهدها الوضع الأمني العراقي. وتقدر الكمية التي ستستوردها الشركة الهندية من النفط العراقي الخام وفقا لمجموع العقود الفصلية حوالي ٢٤,٨ مليون طن بزيادة مقدارها ٣,٨ مليون طن عن عام ٢٠٠٤,

ماذا بعد نهاية عصر النفط الرخيص ؟

عرض وتلخيص : خالد السرجاني

الاهتمام بدراسة أبعاد تتعلق بالنفط، من زوايا متعددة، ليس جديدا، فهناك دراسات اقتصادياته، وتأثيراته التحتية، والتي ستصبح غير مستعملة على أية حال، في حين يتم إحراق مورد طبيعي لقيم مفروضة لمستقبل الأجيال.

أما بالنسبة للفحم فإن الكميات الكبيرة المستخدمة منه لتوليد الكهرباء ستمكننا من إبقاء الأضواء مشتعلة لعدة سنوات قادمة، ولكن ومع الأخذ بعين الاعتبار القيود المفروضة عليه، وخصوصا التراجع السريع في كميات الطاقة الصرفة الناتجة، لا يمكننا توقع أن يقوم بشيء أكبر لنا في المستقبل.

الطاقة النووية

ويتطرق الكاتب إلى إمكانية استخدام الطاقة النووية كبديل للبترول، ويقول إنه أمر مثير للمشاكل، فسيتطلب استبدال الكمية الكلية للطاقة المستخدمة في النقل بالكهرباء المتولدة نوويا، ازديادا كبيرا بإمكانية التوليد النووية. واستبدال البترول، والغازولين والمازوت والكيروسين، بالكهرباء، في أكثر من ٧٠٠ مليون وسيلة نقل منتشرة في العالم يكون مشكلة تقنية واقتصادية، كما أن بطاريات التخزين الحالية مكلفة جدا، وهي عديمة الفائدة في الطقس البارد وتحتاج إلى استبدال بعد استخدامها لعدة سنوات. ولا تتوفر حاليا بطاريات تستطيع تحريك آلية زراعية ثقيلة أو تؤمن عبور طائرة للمحيط.

ويستخلص الكاتب من ذلك كله أن الطاقة الصافية للطاقة النووية، ولدى حساب ما يلزم لبناء وكلفة المعمل وتخزين المخلفات وتعدين اليورانيوم، وباقي الأمور التي تتطلبها عملية الإنتاج وهي منخفضة إلى حد ما. لقد بات بمقدور المجتمعات الصناعية من منظور الطاقة أن تخترع وتستخدم تقنيات نووية بشكل رئيسي بسبب توفر الوقود العضوي الرخيص لتمويل الجهود من خلاله، ولكل هذه الأسباب مجتمعة يعتبر الانتقال إلى الطاقة النووية عند حصول نقص نتيجة لاستنفاد الوقود العضوي خطأ فادحا.

وبعد أن يستعرض الكاتب البدائل الأخرى مثل: الرياح والطاقة الشمسية والهيدروجين، والكهرباء المائية، وطاقة الحرارة الجوفية، والمد والجزر والأمواج، والوقود الاحيائي، والاندماج البارد ووسائل الطاقة المجانية، يستخلص أنه إذا كانت المجتمعات الصناعية تقترب من أزمة في الطاقة فإن المصادر غير المتجددة وعمليات المحافظة ستؤمنها. وللحصول على نقلة من المصادر غير المتجددة إلى المتجددة ستكون هناك عشرات السنين، وستحتاج هذه النقلة إلى تغيير عمليات الاستثمار من القطاعات الاقتصادية، ولبحوث الطاقة، وتنفيذ بدائل متجددة.

ولن تكون البدائل قادرة على دعم أنواع النقل والغذاء والبنى التحتية، لذلك سيكون الانتقال شاملا، وهذا سيستتبع إعادة تصميم كاملة للمجتمعات الصناعية. ومن المربك للتفكير أنه يمكننا الحصول على ذلك بسهولة وبدون ألم، إذ إنه لا توجد من بين بدائل الطاقة المتوفرة الآن ما لديه الإمكانية لأن يدعم المستويات العليا، للبنى والعمليات اللازمة لمدنيتنا الحالية. والتغيرات العميقة ستكون حتمية في كل قطاع من قطاعات الاهتمامات البشرية بعد أن يبدأ النفط بالنفاد.

التبعات والتأثيرات

وينتقل الكاتب إلى الحديث عن التغييرات التي سوف يشهدها العالم من جراء عملية انتقال الطاقة، والتي ستتبع نهاية عصر النفط الرخيص، وفيما يتعلق بالاقتصاد، يتوقع أن تحدث اضطرابات كبيرة، في كل من النظام المالي واقتصاد الطاقة، خلال عملية انتقال الطاقة. وهذه الاضطرابات يصعب التكهن بشكلها، وقد يتم بذل جهود لرفع النظام المالي بشكل صناعي من خلال القروض الحكومية، ربما لتمويل مغامرات عسكرية، وقد تغرق قروض كبيرة كهذه الأسواق بالمال الذي قد يفقد من قيمته سريعا لدرجة قد يصبح معها عديم الفائدة.

من جهة أخرى، إذا لم تؤخذ هذه الخطوات التقدمية بسرعة كافية عند حاجتها فسيحدث انكماش كارثي. كما كان واقعا في الانخفاض الكبير، مهما كان المبلغ المالي المتوفر صغيرا سيبقى محافظا على قوة شرائية كبيرة، ولكن ببساطة سيكون هناك مقدار قليل منه للدوران في المكان، وهنا ستزداد البطالة والانخفاض في المصادر والمنتجات والافلاسات وفشل البنوك واحتباس الرهونات.

ومن الممكن، وخلال عقود من الزمن، أن يحدث مسلسل من التضخم والانكماش، ونظرا للافتقار إلى رابط مستقر بين المال والطاقة، فإن فترات الاستقرار المادية ستكون على الأغلب نادرة وقصيرة وسيعيق النمو السكاني المستمر، انظمة الدعم ويثير الاحتياجات المتأصلة والموجودة من أجل النمو الاقتصادي.

ويطرح المؤلف سؤالا مركزيا حول من سيشعر أنه الأغلب، أو من سيشعر بالألم، ويجيب أنه على الأغلب أول من سيشعر بذلك هم الفقراء وسيكون ذلك قاسيا عليهم. وعلى الأغلب سيكون ذلك صحيحا سواء أكان ذلك قوميا أم دوليا، فالدول الغنية ستسعى لامتلاك مصادر الطاقة من الدول الفقيرة التي تمتلكها إما بطريق الخداع المالي أو بطريق الاحتلال العسكري. وفي النهاية سيؤثر ذلك في الجميع دون استثناء.

وستظل بعض الأمور المريعة أو حتى الكماليات متوفرة في معظم البلدان، ولكن بغض النظر عن كون الظرف المالي تضخما أو انكماشا، فإن كل شيء مفيد للاستخدام سيصبح باهظ الثمن لأن الطاقة اللازمة لإنتاجه ستصبح أندر وأكثر قيمة.

عصر ما بعد النفط

وينتقل الكاتب إلى تأثيرات وتبعات عصر ما بعد النفط الرخيص، حيث سيتم على المدى القصير، تصنيع سيارات ذات كفاءة عالية من الطاقة بمولد يعمل على الغازولين والكهرباء والهيدروجين، وأيضا الموديلات التي تعمل على طاقة الهيدروجين ولكن سيؤدي الانحدار في اقتصاد الطاقة عديم الشفقة، إلى تصنيع سيارات بعدد أقل، وسيحصل عليها الأغنياء فقط، وسيهرم الأسطول العالمي من السيارات مع الوقت وسيتناقص تعداده من خلال الإنهاك.

إن الدول ذات وسائل النقل العامة الجيدة، كالسيارات ومترو الأنفاق والقطارات، ستكون متوازنة بشكل أفضل من الولايات المتحدة. وينفق مستخدمو وسائل النقل الجماعي من ٢٠٠ إلى ٢٠٠٠ دولار كل سنة من أجل السفر، أي أقل مما ينفقه مالكو السيارات، كما تستهلك هذه الوسائل كمية طاقة أقل. وتستخدم طائرات النقل الحديثة النفاثة، كما كبيراً من الكيروسين الجيد الصنف المكرر من البترول، والوقود البديل الوحيد هو الهيدروجين الذي يمتلك نفس الحسنات ولكن في الوقت نفسه يطرح مشاكل جديدة، منها إعادة تصميم هيكل الطائرة، بالإضافة الى إعادة تصميم محركها ليتقبل الهيدروجين كوقود، ويجب حفظ الهيدروجين بحاله سائلة بدرجة حرارة ناقص ٢٠٣ درجات مئوية، وهنا يجب تأمين عازل لهذه الحرارة المنخفضة الأمر الذي يزيد من وزن الطائرة.

لقد اختبرت وكالة ناسا طائرات تعمل على الهيدروجين في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، عندما حلقت القاذفة النفاثة بي – ٥٧ جزئياً على الهيدروجين السائل، وجرب الاتحاد السوفييتي السابق أيضاً الهيدروجين عندما حول أحد المحركات الثلاثة للطائرة ١٥٤ tupolev ليعمل على الهيدروجين السائل. وتدعم وكالة ناسا حالياً أبحاث طائرات تعمل تجارياً على الهيدروجين ولن تكون هناك طائرات من هذا النوع في العقدين القادمين في الأقل.

وستظهر التبعات الجدية الناتجة عن المواصلات المخفضة بصورة واضحة على توزيع البضائع، ونتجت الزيادة في التجارة العالمية في الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي من انتقال المنتجات والمواد الخام لمسافات أكبر عن المصدر لتصل إلى المستهلك. ونتيجة تضاؤل الوقود اللازم للنقل، جواً وبحراً وبراً، سترى حتمية العودة للمنتجات المحلية من قبل المستهلكين المحليين ولكن عملية العولمة المعاكسة هذه لن تمر من دون صعوبات. إذ إن البنى التحتية للإنتاج المحلي تتعزز بقدرات واستثمارات الاقتصاد العالمي، على سبيل المثال، لن تستمر شركات الأحذية الكبيرة في صناعة منتجاتها. وستواجه إعادة البنى التحتية للإنتاج المحلي الكثير من المصاعب مع ندرة الطاقة.

ماذا سنأكل؟

ويتناول المؤلف أيضاً تأثيرات وتبعات نهاية عصر النفط الرخيص على الغذاء والزراعة، ويقول إن تطبيق طاقة الوقود العضوي، ومنها البترول، رفع من القدرة الإنتاجية ولكن على الرغم من ذلك لم يبق الدخل بالنسبة للمزارعين متقدماً. إن الغذاء رخيص بالنسبة للمستهلكين، ولكن المزارعين يجدون أنفسهم ينفقون غالباً الكثير لإنتاج المحاصيل أكثر مما يحصلون عليه نتيجة بيعها، وبناء على ذلك توقف الكثير من المزارعين عن ممارسة مهنة الزراعة وانتقلوا للعمل في المدينة، وقد انخفض عدد العاملين في الزراعة في البلدان الصناعية، انخفاضاً كبيراً في القرن العشرين، ففي عام ١٨٨٠ كانت نسبة ٧٠,٥٪ من سكان الولايات المتحدة يعملون في الزراعة، وانخفضت هذه النسبة إلى ٥٣,٧٪ في العام ١٩١٠ وأصبح الآن قلة من سكان الولايات المتحدة يمتهنون الزراعة.

ولقد نتج عن نقل الغذاء لمسافات بعيدة ما يسمى بعولمة أنظمة الغذاء. واستخدمت الدول الغنية القروض والرشى والقوة العسكرية لإقناع الدول بنزع الفلاحين من أراضيهم وزراعة محاصيل أحادية معدة للتصدير، وأدى هذا العمل في بداية القرن العشرين إلى ظهور عبارة "جمهورية الموز"، ولكن الازدياد الفعلي قد يشهده القسم الثاني من القرن، لقد اتحد الكثير من الشركات الصغيرة في شركات كبيرة تنتج البن والشاي والسكر والفواكه الاستوائية تصدرها للمستهلكين في الولايات المتحدة وأوروبا ولدول الشرق الأقصى المزدهرة، وفي هذه الأثناء نمت الفوارق الطبقية في المدن الفقيرة بسبب انتقال الفلاحين من ضواحي المدينة للتمركز في أكواخ تشكل بتجمعها مدن أكواخ كما هو الحال في مكسيكو العاصمة ولاغوسماوس وبلاولو وجاكارتا.

ويتم انتاج اللحوم وصيد الأسماك باستهلاك كمية كبيرة من الطاقة، والنظام الغذائي المرتكز على اللحوم ذو طاقة أعلى من المرتكز على الخضار ونتيجة للنمو السكاني في أمريكا وآسيا تم تبني الأغذية السريعة المرتكزة على اللحوم والمخصصة للنظم الغذائية التي تساعد على إنقاص الوزن.

ويختم المؤلف كتابه بالقول إننا إن كنا نرجو لأطفالنا ذلك النوع من المجتمعات ذات الطاقة الزائدة التي لدينا الآن، فإننا سنكون واهمين وستتبدد آمالنا، ولكي نكون واقعيين إن رجونا عالماً مستقبلياً مكوناً من مجتمعات أصغر وأكثر مساواة، بحيث يتسنى للناس وقت أطول فيعيشون على كثب من الطبيعة. ونكون واقعيين إذا رجونا أن ينتقل الجنس البشري بشكل جماعي من حالة النوع المستعمر إلى عضو متعاون في أنظمة اقتصادية معقدة. إن الأنواع الأخرى تفعل ذلك في معظم الأحيان، وإن حضارات بشرية متنوعة قامت بهذا التحول في الماضي. وإذا بذلنا جهداً فإننا نستطيع أن نصل إلى هذه الغاية بأدنى مقدار من المعاناة البشرية والدمار البيئي.

❖وكالة الأهرام للصحافة